ثم بعضه الاخير وجعلها ثلثه والماسكة وهي التي تمسك المجذوب ريثما يفعل فيه الهاضمة و
الدافعة وهي التي تدفع الفضل كما تدفع الاثقال الى الامعاء والصفراء الى المرارة
والسوداء الى الطحال وكذا تدفع المهيا لعضو آخر اليه كما تدفع الى الدماغ الدم الذي
يغلب عليه البلغم والى العظم الذي يغلب عليه السوداء السابع في بقاء النفس النفس
لا تفنى بموت البدن لما سبق من النصوص المذكورة في تجرد النفس فانها تدل
على بقائها بعد البدن ونحو ما احتج الحكماء على انها لا تفنى بفناء البدن بان النفس غير
مادية لما مر انها مجردة وكل ما يقبل العدم فهو مادي لما تقدم ان كل فاسد مادي
في مباحث العقول فالنفس لا تقبل العدم وقد سبق القول في مقدمتيه تزييفا واعتراضا
ثم قالوا لها بعد البدن سعادة وشقاوة لانها ان كانت عالمة بالله تعالى اي بوجوده
ووجوب وجوده وفيضان جوده اي بكيفية صدور الموجودات منه على اشرف
وجه وتقدس ذاته عن النقائص وكانت نقية عن الهيآت البدنية كالحقد و
الحسد والحرص وغيرها من مذمومات العقل والشرع معرضة عن اللذات الجسمانية
التذت بوجدانها نفسها كاملة شريفة منخرطة في سلك المجردات المقدسة عن النقائص
والملائكة المكرمة وان كانت جاهلة معتقدة للاباطيل الزايغة تألمت بادراك
جهلها بالعلوم المتقدم ذكرها واشتياقها الى المعارف الحقيقية ويأسها عن
حصولها لان شرط حصولها البدن وقد فنى خالدة مخلدة وتمنت العود الى الدنيا
واكتساب المعالم وان اكتسبت من البدن صفات ذميمة واخلاقا ردية لكنها لا تكون
معتقدة للاباطيل عذبت بميلانها اليها وتعذر حصولها لها مدة بحسب رسوخها

بدل نفسها

لطول

لطول مدة العذاب وقصرها تكون بحسب رسوخ تلك الهيآت وزوالها فبخفتها تزول
الهيآت فتزول الشقاوة فان تلك الهيآت ليست بلازمة لحصولها بسبب مباشرة البدن فتزول
آخر الامر بعد طول العهد جعلنا الله من السعداء الابرار وبعثنا في زمرة الاخيار بمنه وجوده

الكتاب الثاني في الالهيات

اي في المباحث المتعلقة بالواجب
جل ذكره وفيه ابواب ثلثة فان البحث منا اما عن ذات الله تعالى او عن صفاته او عن افعاله
الباب الاول في ذات الله تعالى وفيه فصول الاول في العلم به وفيه مباحث الاول في ابطال
الدور والتسلسل انما قدمه على باقي المباحث لتوقف اثبات الواجب عليه اما الدور فلان صريح
العقل جازم على تقدم وجود المؤثر على وجود اثره فلو اثر الشيء في مؤثره السابق عليه لزم
تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين وهو محال واما التسلسل فيدل على بطلانه وجوه الاول انه لو
تسلسل العلل الى غير النهاية ولا محالة تكون الاول ازيد من الثانية لامتناع ان تكون الشيء مع غيره
كهو لا مع غيره او انقص منه فان استغرقت الثانية الاولى بالتطبيق من الطرف المتناهي
بان تكون في مقابلة كل فرد من الجملة الاولى فرد من الجملة الثانية تكون الناقص مثل الزايد
وان لم تستغرق بان توجد في الجملة الاولى فرد لا تكون من الجملة الثانية شيء في مقابلته يلزم
انقطاعها والا لزم الاستغراق والاولى تزيد عليها بمرتبة اذ المفروض ذلك فتكون ايضا
متناهية لان الزايد على المتناهي بمتناه متناه ثم انها فرضت غير متناهية هذا خلف الثاني
مجموع الممكنات المتسلسلة يحتاج الى كل واحد منها فيكون ممكنا محتاجا الى سبب وذلك السبب
ليس نفسه لاستحالة تقدم الشيء اي المجموع على نفسه ولزوم كونه واجبا لذاته وقد ثبت انه ممكن هذا خلف
ولا الداخل فيه لانه لا يكون علة لنفسه ولا لعلله والا لتقدم على نفسه فلا يكون علة مستقلة

فلنفرض جملتين احديهما من المعلول الاخير والاخرى من المعلول الذي قبله وتسلسلتا الى غير النهاية صح